الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

إلى السيـــــد رئـــيس مجلس نواب الشعب

مراسلة رقم 214 / 2018

مجلس نواب الشعب
الواردات
23 ماي 2018
ومراقبة الإدارة

تونس في 23 ماي 2018

سؤال كتابي إلى وزير العدل بمعنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: بخصوص عدم البحث في جرائم خطيرة كشفها أحد ضباط السجون في عرائض كتابية و التوجه لمعاقبته عوض التقصي.

سيدي الوزير،
سلاما و احتراما،
أما بعد،
الرجاء التوضيح حول ما بلغنا بخصوص النقيب عبد الرؤوف عطية الذي يتعرض للهرسلة والتهم الكيدية بسبب توجهه لكم بعرائض يفضح فيها جرائم تعذيب و قتل و التأمر على أمن الدولة و الاتجار بالمخدرات و الاغتصاب في السجون التونسية.
و الحيثيات كالآتي:

حيث انه صرح انه قام بإحباط مخطط خطير جدا كان يستهدف امن البلاد وقع التخطيط له بتاريخ 2011/04/23في اجتماع سري بسجن المسعدين وذلك بعد أن قام بتسريب المعلومات لكل من الصحفيين " عربي الوسلاتي" بموقع التونسية الالكتروني و كذلك "شافية البراهمي" بجريدة الشروق وذلك بعد أن تجاهلت إدارته المعلومة
و حيث اتضحت تسريباته عندما تم تنفيذ المخطط بافتعال حوادث حرق داخل السجون -بكل من سجن القصرين و المهدية و الهوارب –.
و حيث أنه قام بإيداع تقرير أول بتاريخ19 /2011/09 (مؤيد عدد 1) ، ثم تقرير ثاني بتاريخ 2011/09/15 و تقرير ثالث بتاريخ 2011/09/12 تم حذفها من الملف يكشف فيهم الفساد و ترويج الممنوعات و الجرائم داخل سجن المسعدين

و حيث انه أرفق تلك التقارير بتقرير خطي لأحد أعوان السجون(مؤيد عدد 2) و تقرير لأحد المساجين (مؤيد عدد 3) تثبت ما جاء في التقارير.

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 152 49 /+ 900 190 23 216 +
موقع الواب:www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني:yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك:www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

و حيث أنه قدم عريضة احتجاج لدى وزارة العدل (مؤيد عدد 4) و أخرى لدى إدارة السجون و الإصلاح بتاريخ 2011/12/13 بسبب حذف هذه التقارير من الملف (مؤيد عدد 5).

وحيث انه صرح انه ضمن محضر البحث لدى تفقدية وزارة العدل لدى كل من القاضيين "إبراهيم عمار" و اسكندر بالشيخ يبلغهما بتفاصيل اعتداء جنسي تعرضت له السجينة "أنيسة الحيزي" ليلة 2011/10/05.

و حيث انه قام بإيداع عريضة لدى وزارة العدل بتاريخ 2011/10/6 يعلمهم فيها بحقائق خطيرة و عدة تجاوزات (مؤيد عدد6)

و حيث انه قام بإعلام الوزارة خطيا "إدلاء بشهادة حول جرائم قتل و تعذيب". (مؤيد عدد 7)

حيث انه قام بإعلام ب"مقايضة مهنية و مساومة بخصوص أسرار مهنية و معلومات حول تجاوزات و جرائم خطيرة (مؤيد عدد8).

و حيث و بتاريخ 04/25 و 05/25 من سنة 2015 قام بمراسلة الإدارة من سجن الهوارب بخصوص تحوزه على معلومات خطيرة تمس بأمن البلاد وهذه المراسلات مضمنة بدفاتر السجن .

وحيث و بتاريخ 11/05/ و12/05 من سنة 2016 و 2017/01/06 أعلم المدير الحالي كتابيا بتحوزه على وثيقة رسمية تكشف الفساد صلب إحدى القطاعات الحيوية بالإدارة (مؤيد عدد9).

وحيث قدم مراسلتين بتاريخ 10/19 و 11/09 من سنة 2017 إلى السيد وزير العدل بعنوان "تظلم" ضمن فيها عدة معطيات هامة (مؤيد عدد10)

حيث تم سماعه لدى كل من التحقيق 3 بالقيروان و لدى فرقة الأبحاث و التفتيش بالعوينة بتفويض من التحقيق 1 ببنزرت لسماع إفادته بخصوص جريمتي قتل داخل السجون

و حيث قام بإيداع مطلب لدى وزارة العدل بتاريخ 2018/03/28 (مؤيد عدد 11) يطلب فيه الترخيص لمقاضاة السيد المدير العام للسجون الحالي من أجل التستر على ملفات فساد ، التعسف في استعمال السلطة باستغلال الوظيف و الإيهام بجريمة

و حيث تم منعه من ذلك (مؤيد عدد 12)

حيث قام بإيداع مطلب لدى وزارة العدل يطلب فيه من السيد المتفقد العام التعهد بالبحث في موضوع أحالته تعسفيا و باطلا على مجلس الشرف (مؤيد عدد 13)

حيث قام بإيداع مطلب لرئيس لجنة الأمن و الدفاع بمجلس النواب (مؤيد عدد 14)

و حيث قام بإيداع تظلم و ملف كامل بمكتب الضبط للوزارة الاولى (مؤيد عدد 15)

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 49 152 /+ 216 23 190 900 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب ياسين العياري
عضو لجنة التونسيين بالخارج
عضو لجنة الفلاحة و الأمن الغذائي
و التجارة و الخدمات ذات الصلة

لـــــــــــــــــــذا

فالرجاء إفادتنا حول عدم التحري في الحيثيات الخطيرة التي تم إعلامك بها رسميا من قبل هذا النقيب.

و التفضل بتفسير هذه الوضعية

تقبل سيدي الوزير، أسمى عبارات الاحترام

النائب
ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

العنوان: مجلس نواب الشعب باردو 2000 تونس
الجوال: 10830307 49 152 /+ 216 23 190 900 +
موقع الواب: www.yassine-ayari.com
البريد الالكتروني: yassine-ayari@arp.tn
صفحة الفايسبوك: www.facebook.com/yassine.ayari.page.officielle

جدول المؤيدات عبد الرؤوف عطية الجزء الثاني(مراسلة شوقي الطبيب)

عدد المؤيد	التاريخ	الإدارة	الموضوع
مؤيد 1	2011/09/19	المدير العام للسجون و الاصلاح	كشف حقائق خطيرة
مؤيد 2	2011/07/11	مدير السجن	تقرير عون السجون
مؤيد 3	2011/09/06	مدير سجن سوسة	تقرير السجين حول الفساد وتجارة الممنوعات
مؤيد 4	2011/12/13	وزير العدل	عريضة احتجاج بسبب عدم تمكينه من وصل ايداع مطلب احتجاج حول حذف التقارير
مؤيد 5	2011/12/13	المدير العام للسجون و الاصلاح	عريضة احتجاج على حذف تقارير من الملف التأديبي لعبد الرؤوف عطية
مؤيد 6	2011/10/06	وزير العدل	اعلام بتجاوزات و حقائق خطيرة
مؤيد 7	2012/02/01	وزير العدل	الإدلاء بشهادة حول جرائم قتل و تعذيب
مؤيد 8	2012/02/01	وزير العدل	اعلام بمقايضة مهنية و مساومة بخصوص اسرار و معلومات خطيرة
مؤيد 9	2017/01/06	المدير العام للسجون و الإصلاح	اعلام بملف فساد (تذكير عدد 03)
مؤيد 10	2017/10/09	وزير العدل	مطلب تظلم (تذكير)
مؤيد 11	2018/03/28	وزير العدل	طلب ترخيص لرفع قضية عدلية ضد المدير العام للسجون و الاصلاح و متفقد مصالح تفقدية السجون دليل المنع عدم اسناد عدد ايداع

جدول المؤيدات عبد الرؤوف عطية الجزء الثاني(مراسلة شوقي الطبيب)

عدد المؤيد	التاريخ	الادارة	الموضوع
المؤيد 12	2018/03/28	المتفقد العام لدى وزارة العدل	مطلب طعن في قرار الاحالة على مجلس الشرف طلب فتح بحث تحقيقي لدى التفقدية
المؤيد 13	2018/03/28	رئيس لجنة الامن و الدفاع بمجلس نواب الشعب	طلب بحث تحقيقي بخصوص تجاوزات السيد المدير العام للسجون و الاصلاح العميد الياس الزلاق
المؤيد 14	2018/04/19	رئيس الحكومة	طلب تدخل عاجل لرفع مظلمة وإعلام بملف فساد

من الملازم أول محمد عبد الرؤوف قطبي رقم 4594

إلى

السيد المدير العام للسجون والإصلاح

وضوع كشف حقائق خطيرة وطلب تدخل عاجل

سيدي إن التهم الموجهة ضدي من قبل مدير السجن ما هي في الحقيقة إلا محاولة منه للتنصل من مسؤوليته في جريمة قد تعصف بحياته المهنية كما من شأنها أن تضر بسمعة إدارة السجون بصورة عامة.

لذلك فإنني ومن خلال تقريري هذا أوجه إلى الرائد بوزيد اليوسفي زيادة على التهم التي ذكرتها في تقريري السابق تهمة التستر على جريمة من الدرجة الأولى

وأني ورغم ما أتعرض إليه مؤخرا من ضغوطات وعقوبات فقد تعمدت مسايرة البحث الإداري ولم أدافع عن نفسي بالشكل الملائم وذلك رغم التحامل على شخصي والإساءة إلي وسوء المعاملة حفاظا على أسرار هذه الجريمة ومعالمها وتجنبا لكل ما من شأنه الإشارة إليها بسبب تزعزع ثقتي بعض الظروف والتي لن أبوح بتفاصيلها إلا لسيادتكم فقط أو لمن تنتدبونه.

رفعت لكم هذا ولكم سديد النظر في دعوتي لتدخلكم حديد

الملازم أول محمد عبد الرؤوف قطبي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
إدارة العامة للسجون والإصلاح

من العريف بوسعيد الباجي

إلى السيد مدير السجن

تحية عسكرية

وبعد

عندما شرعت لعملي وفي اطار تنفيذ العرفة [illegible]
[illegible] مساح المحكومين فقد وجدت قطعة من ما[illegible]
[illegible] مشكلة ما تبقى منها سوى قطعة ورق[illegible]
[illegible] جويلية 2011 وبينما كنت بصدد كتابة [illegible]
[illegible] الملازم الأول عبد الرحمان المحجوز[illegible]
[illegible] التقرير.

[illegible]

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

الحمد لله وحده

رقم [illegible]

إلى السيد مدير السجن بسوسة

سيدي الكريم، أنا الممضي أسفله محمد الله ذلي
محمد سابق السجين في هذه الوحدة أعمل ضمن
مجموعة مساجين في جناح الزيارات وسأتشرف
في "بيت الأقفاص" أعترف أني يوم [illegible]
مساء قد قمت بتمرير ... كوستو لشك ما [illegible]
إلى السجين ..... بتعليمات من الأمن بأكلو
بالشفتيش الاعتياد بعد أن أخذ منها عدد خاص
وخصهم جانبا حتى آخر اليوم ليمرر في باقة
بين المساجين الذين يحملون هذه الوجبات الغذائية
كما أن العملية ليست الأولى لأن في كل مرة يأتي
سجون ليعلم أن مثلا اللبيسكي ويوم [illegible] حاجة
ليدخل لهم كل شيء داخل العلبة وبدا [illegible] أو
الأكل وقد كان سأفواعه وليست حكر على [illegible]
اللبيسكي بل هناك عدة مساجين [illegible]
بهذه الطريقة وحالة [illegible]

والسلام

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

4594

من النائب محمد عبد الرؤوف دلهوم

10

M3033

الى

السيد رئيس المجلس

الموضوع: إعلام بخصوص رفض مكتب الضبط بالإدارة العامة للسجون والإصلاح تمكيني من وصل إيداع مطلب إستجاج حول حدث وتحديد تقارير من ملفي الإداري بصفتي نائبا

وبعد أعلمكم أنني تقدمت بمطلب استجاج للإدارة العامة للسجون والإصلاح بشأن حدث وتحديد تقارير خطيرة من ملفي النيابي. لكن ما راعني إلا والمصالح المختصة بمكتب الضبط تتعمد رفض تمكيني من وصل ورقم إيداع المطلب. هذا زيادة على إحاطتكم لوثيقة إدارية عامة بتاريخ 2018/9/6

ونظرا لحساسية الموضوع رجائي سيدي الوزير التدخل العاجل لدى مصالح الإدارة العامة للسجون والإصلاح لإيقاف مثل هذه التجاوزات.

أعلمتكم بهذا ولكم سديد النظر

النائب محمد عبد الرؤوف دلهوم

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

من الملازم أول محمد عبد الرؤوف عطية رقم 5946

إلى

السيد المدير العام للسجون والإصلاح

الموضوع: احتجاج حول حذف 03 عدد تقارير من ملفي التأديبي

وبعد إني المذكور أعلاه الملازم أول محمد عبد الرؤوف عطية كنت قد تقدمت الى جنابكم بعدد 03 تقارير بتاريخ 14 و 15 و 19 سبتمبر 2021 أثناء بحثي بملفات الإدارة العامة للسجون والإصلاح سواء مباشرة أو عن طريق الباحث الإداري المنشط ضف واحد سنيلي الحاج عيسى، لكن بعد إطلاعي على السجلين وأثناء إطلاعي على ملفي التأديبي لاحظت حجب هذه التقارير رغم أهميتها في كشف حقائق وملابسات زيادة على التقارير الأخرى ما تضمنته من معلومات في مسكرة الإحالة. وعليه أرجو منكم التفضل براجيا أن تتعطفوا بالأمر بحثه سهو وأن لا تكون فيه محاولة لحجب ولطمس حقائق هامة وتجاوزات خطيرة خاصة وأني كنت قد نبهت سابقا إلى أني أتعرض إلى استهداف واضح ومقصود وأن بعض [illegible] النافذة حلب الإدارة لازالت تتحكم في زمام الأمور وتعود بالمنظومة ما قبل الثورة.

رفعت لكم هذا ولكم سديد النظر

الملازم أول محمد عبد الرؤوف عطية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

إلى

السيد وزير العدل

الموضوع : إعلام بتجاوزات وحقائق خطيرة

سيدي إني أمام ما آلت إليه الأوضاع داخل دور السجون من إنقلاب لجميع المعايير والمفاهيم مثل نصرة الحق والتحسس على المظلوم والسكوت عن الجرائم والتغطية عليها وتمييع الحقائق والتغاضي عن الخروقات الأمنية والتجاوزات القانونية لا يسعني إلا أن أرفع إليكم مطلبي هذا راجيا منكم التدخل العاجل في وضعية الحالية التي تعاكي المسلسلات الدرامية.

فبعد أن تظلمت سابقا من عدة ممارسات إدارية ومن تعسف الإدارة في شأني وتجاهلها لجميع حقوقي القانونية والإدارية وصبرت على ذلك أعمد اليوم إلى إخراس صوت الحق في حلقي وتكتم على عدد من الخروقات التي يجانب عليها القانون

سيدي إن فتح إدارة السجون لملف بحث في شأني من دائرة تعقيبية كشف بالدليل القاطع أن الإدارة لا تبحث عن الحقيقة في شأني تبحث عن الإدانة في حقي. فكيف الإدارة أن تمسك الوحدة الأمنية (قرابة شهر منذ فتح التحقيق 2011/3/15) من عملية خروقات أمنية وقانونية إقترفها مدير سجن المسعدين الرائد بوراوي البوسي من تجميد إخفاء وثائق إدارية هامة إلى المحافظة الإدارية عاودة من الإدارة في إثبات الدليل المادي للجريمة (أقوال المدير وأعوانه تحت طائلة الشهادة الزور) وبالتالي فإن مسؤولية تعطيل في حقي كذلك المتمثلة بالتشكيك في سلامة الجروح بوجهي (تقرير الطبي المطلوب) وعدم إحالتي على الطبيب الشرعي

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

[illegible]

[illegible] جملة من الاتهامات المباشرة والخطيرة جدا في حق [illegible] اتهامه بالتستر على جريمة إدخال وترويج [illegible] المخدرات داخل السجن وكذلك إتهامه بالتستر على جريمة أخرى بنفس السجن ولكن ما راعني إلا وقع تعميق كل ذلك وكتبي إجداره بالصمت بل الأدهى أنه وقع تمكيني من راحة مدفوعة الأجر وغير محسوبة من عطلتي السنوية حتى بعد أن رفعت الأمر إلى تفقدية وزارة العدل بتاريخ 05-05-2008

سبق أن رفعت لكم هذا ولكم سديد النظر

الملازم أول محمد عبد الرؤوف عطية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

السيد وزير العدل

تحية إجلال وتقدير

وبعد

أتشرف بأن أعلمكم أني أظل طيلة أيام [illegible]
كنت قد غبت وحضرت على عدة أشغال [illegible]
وخارجة عن القانون كما أنه وأثناء [illegible]
بمعتمدية [illegible] كنت [illegible]
وتعذيب سجين [illegible]
كما أنه [illegible]

كما أنه وأثناء [illegible]
حول تلم "[illegible]"
هذا وقد [illegible]
هذه الجرائم في تقارير [illegible]
من تعطيل [illegible]
[illegible]
إذا أمرت [illegible]

[illegible]

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

القطب في 06 جانفي 2016

من النقيب محمد عبد الرؤف عطية رقم 4594

الى

السيد المدير العام للسجون والإصلاح

الموضوع: إعلام بملف فساد (تذكير عدد 3)

وبعد أتشرف بأن أعلمكم أنه سبق لي
رفعت إليكم بتاريخ 5 نوفمبر 2015 و5 ديسمبر
ة تقريرين أعلمكم فيهما أنني أحوز على وثيقة
ح بحق ممارسات الفساد في إحدى القطاعات طلب
رة العامة للسجون والإصلاح.
أجدد إستعدادي الكامل والتام لمشروط لكشف هذه
سك ولمدكم بالمحطيك وبالوثيقة المذكورة
جدد إستعدادي لتحمل كامل المسؤولية في حالة
طة أو الإدعاء بالباطل
لكم هذا ولكم سديد النظر

النقيب محمد عبد الرؤف عطية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

866 عدد 2017/10/23
451 عدد 2017/11/15
تونس في 20.17/10/09

من : النقيب محمد عبد الرؤوف عطية رقم 4594

إلى

السيد : وزير العدل

تحت إشراف السيد : المدير العام للسجون والإصلاح

الموضوع : مطلب تظلم (تذكير)

وبعد , أرفع إليكم مطلبي هذا مضمنا إياه عدة مظالم إدارية ومهنية وحيفا من الظروف القانونية القاسية , قامت كل من وزارة العدل وكذلك الإدارة العامة للسجون والإصلاح بالقرائف في حقي وتسليط عني دون موجب .

بعد أن وقع إلتماسي من جديد بالعمل وذلك في 16 فيفري2011 , وتحديدا في سنة 2014 أصدرت رئاسة الحكومة قرار يقضي بوجوب تطبيق نصوص الأحكام الإدارية الملغاة لكل من وقع إلتماسه بعد الثورة , وبعد ضرب عرض الحائط من قبل الإدارة , وبعد أن وقع قبول ملفي واعتماده من خلال نشر قائمة اسمية نهائية تضمنت 11 اسم كنت أحدهم , وبعد أن وقع " سلبي " النسخة التنفيذية للحكم الإداري بداعي الضرورة لتطبيق هذا القرار , وقع حرماني من تحسين الدرجات والرتب , ثم " التحيل " علي واستثنائي من المجموعة بداعي علو رتبتي إلى رتبة ملحظ ممتاز (رتبة مطلب) وبالتالي وقع علي الاختيار للتوسيم والترقية من لدن رئيس الجمهورية .

وهكذا تم التحيل علي لاستثنائي من التسوية بأدنى الأمر , ثم وقع لاحقا تبرير هذه الفعلة بوقوعي تحت طائلة قانون سنة 1982 , حيث وبتاريخ 10 سبتمبر 2011 وقع اتهامي بالتغيب والاعتداء بالعنف على المساجين ليلة 05 سبتمبر 2011 ثم على إثرها تتبعي جزائيا وإيقافي عن العمل وإحالتي على مجلس الشرف , هذا وقد اتخذت الإدارة في شأني عدة إجراءات تعسفية قبل الاستماع إلي لدى قاضي التحقيق , وقبل عرضي على المجلس منع الإيقاف عن العمل مدة 4 أشهر , حرماني من التدرج في الترقية (وهذا القرار بقي ساري المفعول لـ 5 سنوات) , حرماني من تسوية الخطر العادي , حرماني من الخطط الوظيفية حرماني من التربصات بالداخل والخارج (هذه القرارات الأخيرة ظلت سارية المفعول إلى حد هذه الساعة) .

تم عرضي على مجلس الشرف بتاريخ 21 ديسمبر 2011 على نفس التهمة , ثم بتاريخ 14 جوان ثم بتاريخ 20 جويلية 2012 , وصدر قرار المجلس بتاريخ 23 جويلية يقضي بمواصلتي العمل في حالة مباشرة , وتحيل ملفي على وضعيتي لمزيد التعمق في البحث , لكن ونظرا لأن هذا القرار جاء مخالفا لانتظارات البعض , صدر قرار من وزارة العدل بتاريخ 27 جويلية 2012 يقضي بإيقافي عن العمل استنادا إلى نص الفقرة الثانية من قانون سنة 1982 , حيث يمضي على الإيقاف عن العمل ضد كل أمني تعلقت به تتبعات جزائية , على أن لا تتجاوز مدة الإيقاف 4 سنوات , حتى لا يقع

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

اتخاذ أية قرارات من طرف مجالس الشرف و إيقاف جميع الترقيات المهنية إلى حين البت في الوضعية الجزائية , وتشرع الإدارة تبعا لنفس القانون بتكليف المحامين للدفاع عن منظوريها ...

وبتاريخ 10جوان 2013 إتخذت الإدارة قرارا يعتبر قانونا تراجعا عن تبنيها لقانون 1982, وذلك بإصدار قرار يسمح لي باستئناف العمل ومباشرته من جديد . وإذا أخذنا بعين الاعتبار إحجام الإدارة وكذلك سلطة الإشراف عن تطبيق نفس الفصل القانوني لسنة 82 على غيري من الإطارات والأعوان (وهم كثر) ممن شملتهم تتبعات جزائية , بل منهم من صدرت في حقهم أحكام بالسجن والإدانة , ومع ذلك حافظوا على امتيازاتهم السابقة , وتمتعوا بالترقية , والتدرج المهني والتربصات , وتقلد المسؤوليات ...

وبتاريخ 28 ديسمبر 2015 تم عرضي مجددا على مجلس التأديب (المؤجل منذ 2011) , ووقع غلق الملف نهائيا بقرار ينص على عدم تحملي مسؤولية ما نسب لي باطلا من تهم سابقة والتي تم بمقتضاها تسليط جميع العقوبات المذكورة سابقا . كما أقر المجلس بوجوب صرف جميع مستحقاتي المالية وتسوية وظعيتي الإدارية . وفي 29 فيفري 2016 أصدرت المحكمة الابتدائية بسوسة حكما بعدم سماع الدعوى في التهم المرفوعة ضدي , خاصة وقد حضر لدى المحكمة عدد من المساجين السابقين وحررت عليهم اعترافاتهم بكون جميع التهم السابقة كانت كيدية , وبضغوط مورست عليهم أثناء سجنهم حتى يقوموا باتهامي باطلا .

وأذكر هنا معطى على درجة كبرى من الخطورة والاهمية , ذلك أن كل من طرقت بابه من المسؤولين صلب الإدارة , أسر لي أن الإشكال والعائق أمام تسوية ملفي المهني لم يكن قانوني ولا إداري بالمرة , بقدر ماهي أوامر وتعليمات ممن هو صاحب نفوذ وسلطة صلب وزارة العدل (سلطة الإشراف) , ونفس المعلومة تكررت على مسامعي أيضا لدى محكمة الاستئناف بسوسة لتبرير تعطيل التقاضي والبت في الملف حيث وقع على مدى سنتين تأجيل الجلسة في ثلاثة مناسبات بسبب تغييب الملف الأصلي عند كل جلسة و ما يبعث على الإستغراب كوني تقدمت بأكثر من 5 مطالب مقابلة للسيد المدير العام و منها ما عللت طلبي بأسباب أمنية و لكن لم أتلقى أي رد إلى حد هاته الساعة

وأشير هنا وأن إدارتي تقدمت في شأني ب 3 ترشيحات في مناسبات متعددة قصد تقلد إحدى المسؤوليات القضائية والخطط الوظيفية , إلا أن هذه المقترحات لاقت كلها نفس المآل من صد ورفض من طرف نفس الشخصية المتنفذة الفاعلة صلب سلطة الإشراف ???

سيدي : لئن كانت النصوص القانونية قواعد عامة وملزمة ومجردة , فإن ما أتته الإدارة في حقي يعد ضربا [illegible] لمبادئ الأساسية وخرقا لروح القانون وغاياته السامية . فعلاوة على كونها طبقت فصلا قانونيا بعينه ([illegible] قانون سنة 1982) على شخصي بصفة حصرية , فإنها تلاعبت بمضمونه بشكل يبعث على الاستغراب [illegible] سطرا دون آخر , وأيضا التراجع في إيقافي عن العمل في مناسبتين , زيادة على مخالفته للعدول عن [illegible] بالنص , ثم قامت بحفظ التهمة إداريا بقرار من مجلس الشرف قبل أن يقول القضاء كلمته في الموضوع علاوة على ترقيتي إلى رتبة أعلى ...الخ , وهو ما يعتبر قانونا تراجعا من قبلها الالتزام بقانون 1982

سيدي : إن الجمع بين تنفيذ حكم بات يعود لفترة ما قبل الثورة , (مدعم بقرار في التنفيذ من قبل رئاسة الحكومة) بمآل قضية ملفقة أحداثها بعد الثورة وصادر في شأنها حكم ابتدائي بعدم سماع الدعوى , [illegible] على عرضي من قبل مجلس الشرف , يعد من باب الاستبداد اللاقانوني والذي لا يليق بتونس ما بعد الثورة . [illegible] من [illegible] قصد رفع هذه المظلمة التي لا تشرفكم

رفعت لكم هذا ولكم سديد النظـــر

النقيب محمد عبد الرؤوف عطية

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 28 مارس 2018

من نقيب السجون و الإصلاح "محمد عبد الرؤوف عطية رقم 4594

كاتب عام النقابة الأساسية لسجن المنستير

إلى

معالي السيد وزير العدل

المصاحب :

- نسخة من قرار الإحالة على "مجلس شرف السجون و الإصلاح "
- نسخة من القانون الأساسي للنقابة العامة للسجون و الإصلاح
- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية
- نسخة من المرسوم عدد 42 لسنة 2011

الموضوع :

- طلب ترخيص لرفع قضية عدلية ضد كل من :
- السيد المدير العام للسجون و الإصلاح
- السيد المتفقد مصالح تفقدية السجون و الإصلاح

تحية طيبة،

اما بعد ، فإنني المذكور أعلاه ، أتقدم إلى سامي جنابكم الموقر بمطلبي هذا و الذي تضمن طلب ترخيص لرفع قضية عدلية ضد كل من السيد مدير العام للسجون و الإصلاح و السيد متفقد مصالح تفقدية السجون و الإصلاح و ذالك من اجل الإيهام بجريمة ، التعسف في استعمال السلطة باستغلال الوظيف و التستر على ملف فساد

تقدمت سيدي إلي معالي الجناب بمطلبي هذا راجيا كل الرجاء الموافقة عليه .

للإحاطة و الإذن بما ترونه .

الإمضاء

محمد عبد الرؤوف عطية

رقم الهاتف : 98.450.881

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 28 مارس 2018

من نقيب السجون و الإصلاح "محمد الرؤوف عطية" رقم 4594

إلى عناية السيد المتفقد العام لدى وزارة العدل

المصاحيب :

- نسخة من مطلب الى السيد وزير العدل لرفع قضية عدلية
- قرار احالة على مجلس شرف السجون و الإصلاح

الموضوع :

- مطلب طعن في قرار احالة على مجلس شرف السجون و الاصلاح
- طلب فتح بحث تحقيقي لدي تفقدية وزارة العدل

تحية طيبة ،

اما ، فانني المذكور اعلاه اتقدم الى سامي جنابكم للموقر بمطلبي هذا و الذي يتضمن مطلب طعن في قرار احالة على مجلس شرف السجون و الإصلاح و طلب فتح بحث تحقيقي لدى تفقدية وزارة العدل و ذالك مع اجل الايهام بجريمة في حقي و التعسف في استعمال السلطة باستغلال الوظيف و التستر على ملف فساد .

تقدمت سيدي بمطلبي هذا راجيا كل الرجاء الموافقة عليه للإحاطة و الإذن بما ترونه.

28 مارس 2018

الإمضاء

محمد عبد الرؤوف عطية

رقم الهاتف : 98.450.881

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 28 مارس 2018

من نقيب السجون و الاصلاح " محمد عبد الرؤوف عطية " رقم 4594

الكاتب العام للنقابة الاساسية لسجن المنستير

الـــى

السيد رئيس لجنة الامن و الدفاع بمجلس نواب الشعب

المصاحب :

- نسخة من محضر معاينة لانتخابات النقابة الاساسية لسجن المنستير
- نسخة من القانون الاساسي للنقابة العامة للسجون و الاصلاح
- نسخة من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية
- نسخة من المرسوم عدد 42 لسنة 2011
- نسخة من طلب اذن لتتبع عدلي
- نسخة من طلب فتح بحث تحقيقي لدى تفقدية وزارة العدل

الموضوع : طلب فتح بحث تحقيقي بخصوص تجاوزات السيد المدير العام للسجون و الاصلاح العميد "الياس الزلاق".

تحية طيبة،

و بعد فأنني المذكور اعلاه اتقدم الى سامي الجناب الموقر بمطلبي هذا و الذي يتضمن طلب فتح بحث تحقيقي بخصوص تجاوزات السيد المدير العام للسجون و الاصلاح العميد "الياس الزلاق" و ذالك من اجل خرق لفصول الدستور الجديد و المرسوم عدد 42 المتعلق بالعمل النقابي لقوات الامن الداخلي و التعسف في استعمال السلطة باستغلال الوظيف و التستر على ملف فساد .

كما اتعهد سيدي بتقديم ملف الفساد ، و حصله المؤيدات التي سيطلبها منا لتأكد من دعوتي لذالك .

للإحاطة و الاذن بما ترونه .

مجلس نواب الشعب
الواردات
28 مارس 2018
رمز الإدارة.....عدد

الامضاء

"محمد عبد الرؤوف عطية"

الهاتف 98450881

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

تونس في 19 أفريل 2018

من نقيب السجون : محمد عبد الرؤوف عطية

إلى

معالي السيد رئيس الحكومة

- نسخة من مطلب إلى السيد وزير العدل لرفع قضية عدلية
- نسخة من طلب فتح بحث تحقيقي لدى تفقدية وزارة العدل
- نسخة من مراسلة باسم السيد رئيس لجنة الأمن والدفاع بمجلس النواب
- نسخة من قرار الإحالة على مجلس شرف السجون والإصلاح
- نسخة من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية
- نسخة من المرسوم عدد 42 لسنة 2011
- نسخة من القانون الأساسي للنقابة العامة للسجون والإصلاح
- نسخة من محضري توزيع المهام صلب النقابة الأساسية بسجن المنستير

الموضوع : طلب تدخل عاجل لرفع مظلمة وإعلام بملف فساد

تحية طيبة .

وبعد فإني المذكور أعلاه أتقدم إلى معاليكم بمطلبي هذا طالبا منكم التدخل لرفع مظلمة سلطت علي من قبل السيد المدير العام للسجون والإصلاح . وتتمثل في حرماني من حقوقي المهنية . ورفعه تقرير حكم قضائي مرفوق بأمر مباشر من رئاسة الحكومة . وكذلك خرقه الواضح للدستور والمنشور عدد 42 لسنة 2011 المتعلق بممارسة العمل النقابي . وأيضا هرسلتي المتواصلة منذ أن رفعت إليه ملف يتعلق بالفساد وذلك بغية التستر عليه .

كما أتعهد سيدي بتقديم ملف الفساد وجملة المؤيدات إلى سيادتكم إذا ما تمت دعوتي لذلك .

للإحاطة والإذن بما ترونه.

والسلام

محمد عبد الرؤوف عطية

رقم الهاتف : 98450881

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

الجمهورية التونسية
وزارة العدل
الوزير

ص ا 27 25 | 1 س

من وزير العدل

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الواردات
12 جوان 2018
رمز الإدارة ..... عدد 990

الموضوع: سؤال كتابي إلى وزير العدل.

المرجع: مراسلة مجلس نواب الشعب عدد 1052 بتاريخ 31 ماي 2018.

المصاحب: بطاقة تتضمن إجابة وزارة العدل على السؤال الكتابي.

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الإجابة كتابيا على سؤال كتابي توجه به النائب السيد ياسين العياري على معنى أحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل عليكم البطاقة المصاحبة والمتضمنة عناصر الإجابة على السؤال المذكور.

وزير العدل

غازي الجريبي

10 سبتمبر 2018

بطاقة

- بالرجوع إلى التاريخ الوظيفي للنقيب عبد الرؤوف عطية، يتضح أنه انتدب في جويلية 1999 بصفة نقيب و تعرض خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ انتدابه و سنة 2003 إلى عدة عقوبات تأديبية من نقلة وإيقاف عن العمل لعدة فترات وصل إلى حد العزل من الوظيف بناء على رأي مجلس الشرف لسلك السجون و الإصلاح بداية من 4 جوان 2003 من أجل سوء السلوك ومخالفة التراتيب الإدارية المتعلقة بالتعامل مع المساجين و ذويهم.
- تقدم المعني بالأمر بمطلب قصد الرجوع إلى العمل بعد صدور القرار الوزاري المؤرخ في 26 جانفي 2011 و القاضي بإرجاع جميع الأعوان المعزولين عن العمل إلى سالف عملهم فتم إرجاعه و تعيينه بالمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح بتاريخ 7ماي2011. كما تمت الاستجابة إلى طلبه بخصوص نقلته للعمل بسجن سوسة و ذلك لمساعدته على الاستقرار الاجتماعي.
- منذ استئنافه للعمل في سنة 2011، دأب النقيب عبد الرؤوف عطية على توجيه المراسلات و الدخول في مشاحنات أثرت على مناخ العمل بالوحدة السجنية التي يعمل بها. وفي أكتوبر 2011، تمت نقلته و إحالته على المجلس من أجل سوء التصرف والاعتداء بالعنف على مجموعة من المساجين، علاوة على تحريض أعوان الحراسة على المساجين. وفي جويلية 2012، تم إيقافه عن العمل لمدة 20 يوما و إحالته على القضاء من أجل اعتداء موظف عمومي بالعنف دون موجب على الناس حال مباشرته لوظيفه و التعذيب الصادر عن موظف عمومي حال مباشرته لوظيفة.

- تعهدت التفقدية العامة بوزارة العدل بالبحث بتاريخ 15 سبتمبر 2011 اثر توفر إرشادات مفادها أن الملازم الأول عبد الرؤوف عطية العامل بالسجن المدني بالمسعدين عمد يوم 5 سبتمبر 2011 إلى الاعتداء بالعنف على السجين محمد ماني كما عمد يوم 7 سبتمبر 2011 و في حدود الساعة 23.00 تجميع أعوان الحراسة و حثهم على رفض العمل.
- لغرض البحث في الموضوع، تحول عضوان من هيئة التفقد إلى السجن المدني بالمسعدين يوم 22 سبتمبر 2011. وتم سماع مدير الوحدة السجنية والمتضررين من المساجين كما تم لاحقا سماع المشتكى به الملازم الأول عبد الرؤوف عطية والأعوان الذين وردت أسماؤهم بمحاضر سماع المساجين بمقر التفقدية العامة.
- بينت التحريات المجراة أن ما أقدم عليه ضابط الحراسة عبد الرؤوف عطية من أعمال ومنها الأمر بإخراج مجموعة من المساجين ومن بينهم السجين محمد ماني من الغرفة ومباشرة الأبحـــاث معهم وتعرضهم نتيجة ذلك إلى أشكال متعددة من العنف والإهانة، وقد تولى طبيب السجن تشخيص تلك الأضرار ضمن تقارير مضافة وهي أفعال من شأنها إدخال البلبلة على السير العادي للعمل بالوحدة السجنية و المساس من استقرار الوضع داخل السجن إضافة إلى مخالفة التراتيب المعمول بها بالوحدات السجنية و لتعليمات رئيسه في العمل.
- أذن وزير العدل بتاريخ 24 أكتوبر 2011 بإحالة نسخة من المذكرة المنجزة إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بسوسة لفتح بحث تحقيقي من أجل التعذيب حسبما جاء بالوثائق الطبية كإحالة نسخة من الأبحاث إلى المدير العام للسجون والإصلاح لاتخاذ الإجراءات الإدارية والتأديبية العاجلة التي تقتضيها الحالة.
- بتاريخ 4 نوفمبر 2011، ورد على وزارة العدل مكتوب صادر عن المدير العام للسجون والإصلاح تضمن بالخصوص الإشارة إلى المخالفات المرتكبة من طرف

الملازم أول عبد الرؤوف عطية خلال شهر أكتوبر 2011 وتعمده التعدي على الحرمة الجسدية لبعض المساجين بمعية رئيس الحراسة وأحد الأعوان وانتهى المكتوب إلى أنه تقرر إيقاف الملازم الأول عبد الرؤوف عطية عن العمل وإحالته على مجلس الشرف للسلك وتم كذلك إحالة رئيس الحراسة والعريف على مجلس الشرف.

و الجدير بالذكر هو أن الإدارة العامة للسجون والإصلاح تعهدت بالبحث في جميع التقارير التي وردت عليها من النقيب "عبد الرؤوف عطية" و قد تبين لها بعد التحري عدم صحتها، بل أن المعني بالأمر يسعى دائما إلى الادعاء و تزييف الحقائق وكتابة العرائض بصفة منتظمة دون أي سند.